رقم الوثيقة : MDE 15/007/2001

بيان صحفي رقم 30

يُحظر نشره قبل الساعة الثانية عشرة والدقيقة الواحدة صباحاً من يوم 2001/2/21

إسرائيل/الأراضي المحتلة: منظمة العفو الدولية تدين عمليات الاغتيال التي تنفذها الدولة

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن استهداف الفلسطينيين المتهمين بشن هجمات على الإسرائيليين هو ضرب من سياسة الاغتيالات التي تنتهجها الدولة.

وفي تقرير جديد يصدر اليوم تحث المنظمة السلطات الإسرائيلية على وضع حد لسياسة التصفية هذه وإجراء تحقيقات في جميع عمليات القتل غير القانونية للفلسطينيين.

وخلال زيارة قام بها مؤخراً مندوبو منظمة العفو الدولية إلى المنطقة، درسوا عدة حالات لأشخاص استُهدفوا بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتبين لهم أنه كان بالإمكان اعتقال بعض الذين قُتلوا، وقُتل أيضاً ستة فلسطينيين، لا علاقة لهم بهؤلاء صدف وجودهم في مكان الحادث، في استخدام متهور وغير متناسب للقوة.

قتل بالرصاص سائق سيارة أجرة وأحد نشطاء حماس، واسمه هاني أبو بكر في إحدى طرق قطاع غزة في ديسمبر/كانون الأول 2000 على أيدي خمسة جنود كانوا يقفون على مسافة مترين منه فقط. وكان بإمكان الجنود إلقاء القبض عليه، ليس هذا وحسب بل بدا أيضاً أنهم لم يجدوا غضاضة في تصويب نيرانهم على حافلة صغيرة كانت مليئة بالركاب. وقُتل هاني أبو بكرة، وفي فترة لاحقة توفي فلسطيني كان قد جُرح في الهجوم، وأصيب فلسطيني ثالث بعاهة مستديمة.

كذلك أجرت المنظمة تحقيقات في عمليات قتل أخرى جاءت نتيجة استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة بصورة مفرطة أو عشوائية أو لا مبالية، وبخاصة عند نقاط التفتيش أو خلال إطلاق النار على المناطق السكنية.

وعثر المندوبون على أدلة تبعث على القلق حول استخدام القوات الإسرائيلية لأسلحة شديدة الانفجار تنفجر في الجو مثل قاذفات القنابل اليدوية من طراز إم 203. وعندما تُصوَّب هذه القنابل بحيث تنفجر على علو 15 متراً أو أقل من الأرض، تُوقع جرحى وقتلى في صفوف الأشخاص الموجودين في المنطقة. ويبدو أن هذا ما حدث في أكثر من مناسبة.
وأُصيب خمسة شبان بجروح وقُتل أحدهم وهو هاني الصوفي، البالغ من العمر 15 عاماً، عندما أصيبوا بشظايا في زقاق ضيق يقع بين المنازل. ووصف شهود عيان دوي الانفجار، وضغط الهواء الذي يتجه إلى الأسفل، وفقدان السمع، وهي كلها أعراض نموذجية تسببها هذه الأسلحة. وأشار فحص الشظايا التي جُمعت إلى أن السلاح المستخدم كان قاذفة قنابل من طراز إم 203.

واشتملت عمليات القتل الأخرى، التي حقق فيها المندوبون، على امرأة كانت تستقل سيارة مرت عند نقطة تفتيش، وطفل كان يقطف الخضار قُتل على بعد 800 متر تقريباً.

وقد رفضت منظمة العفو الدولية مقولة جيش الدفاع الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية بأن الوضع يمثل نزاعاً مسلحاً يسمح للحكومة بتصفية أولئك الذين ربما استهدفوا الإسرائيليين، وبقتلهم من دون إجراء تحقيق في كل وفاة.

وأضافت منظمة العفو الدولية أن "قبول إسرائيل بعمليات القتل غير المشروعة وتقاعسها عن إجراء تحقيق في كل عملية قتل ترتكبها قوات الأمن يؤدي إلى ترسخ ظاهرة الإفلات من العقاب في صفوف الجنود الإسرائيليين ويغذي دورة العنف والانتقام في المنطقة".

كما يدين التقرير الجماعات المسلحة الفلسطينية التي استهدفت مدنيين إسرائيليين وأطلقت النار على المستوطنات الإسرائيلية، غالباً من مناطق سكنية.

وقد قُتل أكثر من 350 فلسطينياً، بينهم نحو 100 طفل على أيدي أجهزة الأمن الإسرائيلية، وأكثر من 60 إسرائيلي، بينهم أكثر من 30 مدنياً

على أيدي الجماعات المسلحة الفلسطينية.

ومضت المنظمة إلى القول إن "قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية تبدي استهتاراً فظيعاً بالحق الإنساني الأسمى – وهو الحق في الحياة."

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+44 20 7413 5566
منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت http://www.amnesty-arabic.org

Israel/Occupied Territories: Amnesty International condemns state assassinations********